باجرة يأخذها منه محدودة بالزمن ككل يوم او جمعة دينارا
او بالعمل كخط هذا الثوب بكذا او هذا بكذا او عدمه خلاف
اقتصر في المختصر على عدم ضمانه لانه امين وقال اشهب يضمن
ما غاب عليه وظاهره كالمدونة سواء عمله الصانع بحضرة الا
سطيه ام لا دفع له بغير عمل جملة ليعمله في بيته او بعد ان عمل
جله تحت يده ودفعه له ليكمله ببيته وهو اذهب وتفصيل
العتبية والموازية ضعيف وعبارة الخرشي اي وهكذا الا ضمن
الاجير الذي تحت يد الصانع ما تلف منه لانه امينه وظاهره
سواء غاب عليه ام لا وعن اشهب في المساقاة تدفع عنده
الثياب فيواجر اجيرا يبعثه الى البحر يشي منها يغسله فيه
فيدفع تلفه انه ضامن وقال ابن ميسر هذا اذا واجره على
عمل الثوب مقاطعة كل ثوب بكذا واما ان كان اجره يوما او
شهرا او سنة ودفع اليه ثيابا يعمله في داره او غاب عليه
فلا ضمان عليه اه قال العدوي قوله وعن اشهب اي مقابل
لقوله وظاهره اي لكن جزم ابن يونس واللخمي وغيرهما
بان كلام اشهب تقييد للمدونة وبما قال ابن الحاجب يسقط
لابن سلمون والاجراء والصناع تحت يد الصانع امناء له قال
في توضيحه واختصر بقوله تحت يده مما لو غابوا عن الصانع فانهم
يضمنون وقال ابن عبد السلام افاد بقوله تحت يد الصانع
الاشارة الى موجب سقوط الضمان عن الصانع الاسفل
اه وكذا للخرشي للبساطي وكذا ابن ميسر يظهر من
التوضيح انه تقييد لكلام اشهب والله اعلم لا ضمان على
بوت اي حادم سفينة كان ربها ام لا غرقت سفينته بمحل سايغ
كمحل قلاع وطسه وربط حبل بشيء ثابت في البر وجره لمحل
اليه فينقطع الحبل فتتلف السفينة ومن باب اولى تلفها بغير

فعل

فعل كهيجان البحر باختلاف الرياح ولا اجرة له ولو صدق غاية
المسافة ولم تمض مدة يتمكن فيها من اخراج احمالة فاما اذا
مضت مدة بعد الوصول يتمكن فيها من اخراج احمالة يمكن اجراء
الاحمال ان يخرجوا احمالهم فيها حيث لو بادروا لاخرجوها شاء
فتوانوا فغرقت فلا ضمان لان التقصير منهم وعليهم الاجرة
وهم الضمان بفعل غير سايغ وهو كذلك كجهل النوتي
فصدمت سيارة يجتنبه العالم او جهل امارة البرج كسرعة عند
امارة لا يسافر عندها غيره فتلفت فالراجح فيضمن المال في ماله
وكذا الدية وقيل هي علي عاقلته ذكره المواق وقال الفيشي
يضمن الدماء والاموال في ماله على المذهب مالم يقصد قتلهم
فيقتل بهم وقوله سايغ اي جايز قاله سند قال في المدونة
قال مالك من اكترى سفينة فغرقت في تلجي الطريق
وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراء لربها وارى ان ذلك
على البلاغ وقال ابن الحاجب واذا اعطيت السفن او غرض
ما يسقها من البلاغ فقال مالك وابن القاسم هو على البلاغ
فلا شيء على ربها لو غرق بالساحل وقال في البيان السفينة
اذا غرقت في تلجي الطريق وغرق ما فيها من الطعام وغيره
فلا كراء لربها ولا ضمان عليه في شيء من ذلك لانه امر من
الله عز وجل وراى مالك ان ذلك على البلاغ ابن يونس
وجه قول مالك انه انما دفع له الكل ليحمل له فرضه
فاشبه ذلك الجعل افاده البناني وضمن الراعي قيمة الما
شية معتبرة حصول التلف بها ان خالف الراعي مرعى متلبسا
بشرط زيانا او مكانا فالاول كالرعي قبل ارتفاع الندا او البنا
قبل نزول الشمس الصفيرة والثاني كقوله لا نرع بموضع كذا
خوف وحوشه او لصوصه او ضرر عشبه لانه يوريث

Copyrighted Material Syracuse University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)